

موقع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان

من اجل خطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور

المساواة بين الجنسين: التعلم من الماضي

27 آب/أغسطس 2020

نعرب، نحن الناشطات والناشطون في العمل المدني النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان، الموقعات/ون على هذا الميثاق، عن بالغ القلق بشأن الخسائر البشرية الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت، الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020، في ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، وانهيار غير مسبوق في قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور جودة الخدمات العامة، بالإضافة إلى تفاقم آثار أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ولطالما عانت النساء في لبنان من أعباء النظام السياسي، المتسم بالطائفية والذكورية والفساد وبظلم النساء، على مدى عقود طويلة. وحتى قبل الانفجار، كان تمثيلنا كنساء ناقصاً في المؤسسات السياسية الوطنية والمحلية، ولم نشكّل سوى 23 في المائة من مجموع القوى العاملة، ولم نتمكن، لا من الزواج ولا من الطلاق ولا من الحصول على الإرث، على النحو الذي نريد وننشده.

وحتى الساعة، ونتيجة للانفجار العنيف الذي هزّ لبنان، لقي أكثر من 200 إنسان حتفهم، وأصيب أكثر من 6000 آخرين بإصابات جعلت بعضهم/ن أشخاص معوّقين مدى العمر، كما أضحى 300,000 شخص من دون مساكن تؤويهم، ولا يزال كثيرون في عداد المفقودين/ات. وقد دُمّرت مساحات واسعة من بيروت، تدميراً كلياً أو جزئياً، وتعرض قسم كبير من البنى الأساسية في المدينة للأضرار جسيمة. وبلغت فداحة الأضرار في خدمات حيوية عدة درجة حدّت من قدرتها على العمل أو عطلتها بالكامل، ويشمل ذلك المستشفيات والمدارس والجامعات والمراكز الاقتصادية والمرافق العامة وغير ذلك.

وحتى بعد مرور أكثر من خمسة عشر يوماً على المأساة، لم تبذل الحكومة اللبنانية، المستقيلة الآن، جهوداً كافية للتخفيف من محنة السكان. وبالمقابل، بادر مواطنون/ات ومجموعات من المجتمع المدني بالإغاثة والأخذ على عاتقهم/ن تقديم الرعاية والدعم الضروريين، ولا سيما إسعاف الجرحى، وإنقاذ المحاصرين/ات، وإزالة الأنقاض، وتوفير الغذاء، والرعاية الصحية (بما في ذلك الصحة النفسية والعقلية)، والملاجئ المؤقتة، علاوة على تحديد المواقع المتأثرة بالانفجار وتقييم الأضرار المادية التي أصابتها.

يزداد الاهتمام الإعلامي بلبنان خلال هذه المرحلة، وسارعت وكالات المعونة الدولية إلى التحرك أيضاً، غير أن الموقعات/ين على هذا الميثاق يؤكّدون/ون أن هذه المساعدات لا يمكن ولا ينبغي لها أن تصل إلى أطراف ستستمر في تهميش النساء في لبنان وقمعها. وما لم تشارك المجموعات المعنية بحقوق النساء في وضع ركائز خطط الاستجابة في هذه اللحظة التاريخية، ستستمر هذه المجموعات، مع كافة النساء في لبنان، بدفع الثمن لعقود قادمة. فتجاربنا في الأزمات السابقة في لبنان، ولا سيما في كيفية توزيع المعونات وإنفاق المساعدات، تجعلنا نشعر بالقلق من أن أي معونات تقدم الآن، بحسن نية، قد لا تنفق على الإغاثة الضرورية، ومن دون تمييز. ونحن، الموقعات/ون على هذا الميثاق، نطالب بتوجيه المعونة إلى منظمات المجتمع المدني، وبتقديمها بطريقة منصفة وعادلة للجميع. ولا بد أيضاً من توزيع المعونة بطريقة تأخذ في الاعتبار القدر المتفاوت من الآثار والأضرار، في الأمدين القريب والبعيد، على الفئات التي لطالما عانت من الضعف والإقصاء، ولا سيما النساء والفتيات، وبخاصة النساء ذوات الإعاقة، والنساء المهاجرات واللاجئات، والنساء اللواتي على نزاع مع القانون، ومجتمع المثليات ومزدوجات الميل الجنسي وحاملات صفات الجنسين، والنساء المسنات، وعاملات الجنس/النساء في الدعارة²، وغير ذلك.

وبذلك، يمثل هذا الميثاق شواغلنا ومطالبنا بإجراء عملية فورية لتقديم المساعدة الإنسانية، تفر بأوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتعالجها؛ وتسعى إلى ضمان تلبية احتياجات وأولويات جميع النساء والفتيات، وكذلك مطالبنا بأن تكون عملية الإغاثة شفافة، وأن تولي الجميع الاهتمام الكافي، وأن تخضع لآليات واضحة للمساءلة.

1 قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان بعملية التنسيق اللازمة لإصدار هذا الميثاق الذي صيغ بالكامل من قبل الموقعين/ات.
2 اختلف الموقعون/ات على هذا الميثاق حول المصطلح الأنسب لتعريف هذه الفئة.

أ- إجراء تقييم للإحتياجات والأولويات على نحو مراعي للمساواة بين الجنسين

نحن نطالب بأن تجري أي آلية قائمة، تقيماً للأضرار يراعي منظور المساواة بين الجنسين، وكذلك إحتياجات وأولويات جميع النساء والفتيات والخارجون/ات عن الثنائية الجندرية. كما نطالب بإعداد نظام موحد للإحالة لتلبية الإحتياجات التي يتم تحديدها. وينبغي تحقيق ذلك من خلال هيئة تتمتع بالقدرة والموارد، وأن تضم ممثلين/ات للمجموعات المعنية بحقوق النساء ومنظمات العمل النسوي المستقلة غير الحكومية، وخبراء وخبيرات وباحثين/ات مؤمنين/ات بالمساواة بين الجنسين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بالإضافة إلى الكيانات ذات الصلة في الحكومة اللبنانية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

ولا بد لعمليات التقييم أن تتضمن إجراء مشاورات مع النساء من الفئات العمرية والاجتماعية كافة، لأخذ إحتياجاتهن جميعاً بالاعتبار؛ وعلى عمليات التقييم أيضاً أن تتضمن بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والجنسية؛ وأن تتناول بوضوح إمكانات واحتياجات جميع النساء والفتيات لناحية الوقاية والمشاركة، والحماية، وتقديم الخدمات، دون إغفال المجتمعات المحلية المتضررة بكثرة عمليات التقييم. وان تتم عملية التقييم، بالتشاور عن كثب مع الناشطات/ين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء، أن تنشر الآليات والأدوات اللازمة لتحديد الأفراد الأكثر تعرضاً لأوجه الضعف والمخاطر بين النساء والفتيات والخارجون/ات عن الثنائية الجندرية، وتحديد مدى تفاوت الأضرار التي تعرض لها هؤلاء الأفراد من جراء الانفجار. وينبغي إجراء عملية تحديد إحتياجات النساء والفتيات الأكثر ضعفاً بمشاركة نشطة من السكان المستهدفين.

ب- ضمان تمثيل النساء في المواقع القيادية، وإدماجها

كما ورد سابقاً، على جميع النقاشات والقرارات والتعويضات وعمليات نشر الموارد والجهود المتصلة بالتعافي والإغاثة وإعادة الإعمار والتأهيل أن تعزز أصوات كافة النساء والفئات المهمشة، وذلك من خلال التمثيل الفعال في جميع هيئات القيادة وصنع القرار، القائمة حالياً وتلك التي تشكّل حديثاً للتصدي لهذه الحالة الطارئة.

وعلى السلطات الوطنية أن تسمح بالإحتجاجات السلمية، وأن تضمن حماية الصحفيين/ات والمتظاهرين/ات، خاصة وأن مجموعات العمل النسوية كانت في طليعة المتظاهرين/ات، وأن معظم المراسلين الميدانيين والصحفيين هم من النساء. وينبغي أن تتاح للجميع إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعونة والمخاطر الصحية والبيئية والعدالة، بما في ذلك الوصول إلى عمليات التحقيق. ولا بد من التكفل بالتمثيل المتساوي للرجال والنساء في تشكيل أي حكومة جديدة.

ج- توفير الأمن الغذائي والمأوى وسبل العيش المستدام

يصنف لبنان في مرتبة منخفضة من حيث المشاركة الاقتصادية للمرأة (المرتبة 139 من أصل 153 بلداً). والعديد من النساء المقيمت في المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة في الضاحية الشمالية لبيروت، التي ضربها الانفجار، عاطلات عن العمل و/أو لا يتمتعن بإقامة قانونية (كلاجئات أو عديمات الجنسية أو مهاجرات). والانفجار، بتداعياته الاقتصادية، والذي يتزامن مع أزمة اقتصادية عميقة في البلد، يرجح أن يفاقم من سوء الأحوال المالية للنساء، حيث سيفقد عدد كبير من النساء أعمالهن التجارية، أو موارد الدخل، أو سيصبحن عاطلات عن العمل. وستشدد آثار ذلك على الأسر المعيشية التي تعيلها النساء، وكذلك على العاملات المنزليات المهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة. وعلوّة على ذلك، تبين التقييمات الأولية أن عدداً كبيراً من المباني المدمرة تشغله نساء مسنات يعشن بمفردهن دون تغطية من برامج الحماية الاجتماعية.

ان تراكم ضغوط الأزمة الاقتصادية، وجائحة كوفيد-19، والانفجار المأساوي، سيفضي إلى تزايد الحاجة إلى دعم الصحة العقلية والرعاية النفسية بين النساء، ولا سيما النساء المتضررات مباشرة (مثل النساء اللواتي اختفى أو توفي أحد أفراد أسرتهن، واللواتي لحق الدمار ببيوتهن أو أعمالهن التجارية، واللواتي يعانين من اضطرابات مزمنة في الصحة العقلية). وتشدد هذه الحاجة بسبب ارتفاع معدلات العنف ضد النساء وزيادة الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

ولذلك، لا بد للاستجابة الإنسانية أن تكفل المساواة لجميع النساء في الحصول على الأمن الغذائي، والمساعدة النقدية، والمأوى، وخدمات دعم الصحة العقلية، والرعاية النفسية والاجتماعية، وجميع أشكال الدعم. ويشمل ذلك، بصورة خاصة، النساء اللواتي يتبين أنهن من بين الأكثر ضعفاً وتعرضاً لمخاطر انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح، وبالتالي إساءة المعاملة. وينبغي أن تكفل خطط إعادة الإعمار فرصاً متساوية للنساء والرجال في العمل، مع التركيز بشكل خاص على دعم تعافي الأعمال التجارية التي تملكها نساء. وينبغي أن تشمل برامج النقد مقابل العمل، بل ومبادرات العمل كافة، النساء على قدم المساواة مع الرجال. ونظراً لقلّة عدد الأعمال التجارية التي تملكها النساء في لبنان، على السلطات الوطنية أن تتخذ تدابير تشمل الإعفاء من الضرائب والرسوم القانونية، خاصة عند السعي لاستبدال الوثائق القانونية والملكية المفقودة أو التالفة.

وينبغي بذل جهود لتوفير الدعم المالي الفوري للمجموعات النسوية المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني النسوية، والمنظمات العاملة مع المجتمعات المهمشة المذكورة في ما سبق، والعاملة مع الأشخاص المتضررين/ات، لا سيما المنظمات التي تتمتع بالمعرفة والموارد اللازمة لتحديد وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجميع أفراد المجتمع المحلي.

د- الحيلولة دون تعرض النساء والفتيات للعنف والتصدي له

إن النزوح، واللاكتظاظ في مراكز الإيواء المؤقتة، وانعدام الخصوصية، وانعدام الكهرباء والإضاءة، وكرهية المثليين، والرهاب من مغياري الهوية الجنسية، ومحدودية مرافق الاغتسال، وعدم الفصل بين الرجال والنساء، هي عوامل تسهم في انتشار العنف ضد النساء لا سيما العنف الجنسي. تشير العديد من المعطيات الى وجود عدد لا يستهان به من النساء اللواتي تعرضن لـ "الابتزاز الجنسي" (ممارسة الجنس بالإكراه مقابل خدمات، حتى من جهات حكومية) أو إلى أنهم يعرفن شخصاً تعرض لهذا النوع من الابتزاز. تشتد مخاطر التعرض للاستغلال وسوء المعاملة، لا سيما في ظل تزايد أوجه الضعف الاقتصادي، وسيؤثر ذلك بصورة خاصة على الأسر التي ترأسها نساء، وكذلك على المراهقات، والعاملات المنزليات المهاجرات، والنساء ذوات الاعاقة، ويتوقع له أن يتفاقم بسبب طغيان التعامل مع الكارثة على آليات إنفاذ القانون.

ولذلك، لا بد من تعزيز الآليات الوطنية (الخط الساخن وغيره من الآليات) للإبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وجعل هذه الآليات مجانية وفقاً لإجراءات العمل الوطنية الموحدة للتصدي للعنف القائم على النوع. وينبغي بذل جهود لضمان وصول النساء والفتيات إلى العدالة والمعونة القانونية، وأن تراعي الجهات المقدمة للمساعدة العناية الواجبة لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف والاستغلال.

هـ- ضمان الحصول على الرعاية الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية

مع خروج حوالي نصف مستشفيات بيروت عن الخدمة، تتقوض قدرة النساء والفتيات على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي بذل جهود لضمان إعطاء الأولوية في الدعم للمستلزمات الصحية خلال فترات الحيض، والحصول على وسائل منع الحمل، ورعاية ما قبل الولادة، وغذاء الرضع، وحفاضات الأطفال للحوامل والمرضعات، وللمثليات ومزدوجات الميل الجنسي، وللفتيات المراهقات، وذلك بغض النظر عن العمر والوضع القانوني والعرق..

ان التنسيق المنتظم والمؤسسي مع الناشطات/ين في مجال المساواة بين الجنسين والمجموعات النسوية هو بالغ الأهمية في جميع مراحل جهود الإغاثة وإعادة الإعمار، بما في ذلك أثناء المداولات بشأن تعبئة الموارد مع الشركاء الدوليين والمحليين. وينبغي أن يكون للنساء أدواراً قيادية في جميع القطاعات التقنية وفي عملية صنع القرار. ولذلك، نطالب نحن الموقعات/ون بضمان المشاركة الكاملة للنساء في جميع الجوانب والعمليات المتعلقة بالإغاثة والتعافي في لبنان، وتنفيذ خطة العمل الوطنية التي أقرتها الحكومة اللبنانية عملاً بقرار مجلس الأمن 1325 التابع للأمم المتحدة.

الموقعات/ون:

منظمة أبعاد	حلم	جمعية المرأة الخيرية
جمعية أبناء صيدا البلد	مركز جمانة حداد للحريات	مركز ريساتارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
جمعية الجليل التنموية	عدل بلا حدود	مؤسسة الصفدي
المنتدى العربي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	منظمة كفى عنف واستغلال خطيرة	جمعية العناية الصحية
المؤسسة العربية للحريات والمساواة	الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات	المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الاميركية
المعهد العربي لحقوق الإنسان- فرع لبنان	الرابطة اللبنانية لسيدات العمل	الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
جمعية النجدة الإجتماعية	الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني ومن البني
مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة	جمعية تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة	منظمة النساء الآن لأجل التنمية
مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي	إلحقي- المجموعة النسوية	الدكتورة كارمن جحا
جمعية دار الامل	مؤسسة مهارات	السيدة ديما متي
درج	مرسى - مركز الصحة الجنسية	الدكتورة حليلة القعقور
جمعية فيمايل	تحالف م	الدكتورة لينا داوق- أويري
منظمة خمسون خمسون	جمعية مساواة	السيدة منار زعيتر
الشبكة الوطنية للميثاق العالمي للأمم المتحدة	الجمعية الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	
ملاذ الفنانين		